

تقديم حول نشأة المحاسبة وتطورها:

يبدو أن ما تبقى لنا من الحضارات السابقة سواء البابليين أو الفراعنة أو أغريق أو رومان مجرد معلومات مدونة على الطين المشوي وأقراص الشمع وجلود الحيوانات والأخشاب، من بين تلك المعلومات وجدت بعض البيانات المحاسبية التي كانت أقرب إلى العد والحساب منها إلى المحاسبة والتي كانت تعبر عن العمليات التي تتم بين الناس من تبادل ومقايضة وتقتصر على الأخشاب والحبوب والماشية. ومنذ ذلك الوقت ومع التطور الاقتصادي والنمو التجاري تطورت التقنية المحاسبية - إن صح التعبير - حتى عرفت طريقة القيد المفرد التي كانت تسجل العمليات على الغير فقط ومع اتساع نطاق التجارة أصبحت هذه الطريقة غير كافية لاستيعاب العمليات المحاسبية مما دعت الحاجة إلى تطور التقنية المحاسبية وعلى يد العالم الرياضي الإيطالي " لوكا باسيولي " Luca Pacioli في عام 1494م الذي وضع أسس طريقة القيد المزدوج حيث تعتبر علامة بارزة في تطور الفكر المحاسبي وانتقاله من المجال التطبيقي إلى مجال البحث النظري. ومع التطور التكنولوجي وحدث الثورة الصناعية التي نتج عنها قيام مشروعات ذات رؤوس أموال ضخمة تقوم بشتى أنواع الأعمال التجارية والصناعية حيث اتخذت هذه المشروعات شخصية معنوية مستقلة و انفصلت إدارتها عن ملكيتها نظرا لتعدد المساهمين و اختلاف ثقافتهم و أماكنهم الجغرافية، مما أدى إلى ضرورة البحث عن طرق جديدة لإعداد التقارير المالية التي تزود المساهمين و غيرهم من ذوي العلاقة بالمعلومات المتعلقة بنتيجة نشاط المؤسسة و المركز المالي لها التي تساعد في تقييم هذه النتائج، و رسم السياسات التي تهدف إلى إنجاح المؤسسة و استمرار تقدمها على أسس واضحة و سهلة الفهم، و تدخل الدولة لكي تضمن للجميع حقوقهم، و نتج عن هذا كله تطور علم المحاسبة لكي تلبي الاحتياجات المتزايدة و تطورت فروعها و طرقها و أساليبها و اغتنت نظريتها بفروض و مبادئ جديدة و أصبحت المحاسبة أداة هامة للرقابة على الموارد المادية و المالية و البشرية في المشروع و المجتمع ككل فلم تعد وظيفة المحاسبة محصورة في تسجيل الأحداث المالية و تبويبها وإنما أصبحت تشمل قياس الأحداث المالية و تسجيلها و تلخيصها و توصيلها إلى الجهات المستفيدة و منهم أصحاب المشروع و مديره و الموردن و مصالح الضرائب و المحللون الماليون و نقابات العمال و الدارسون و الباحثون و كل المهتمين بالمحاسبة.

أ. **تعريف المحاسبة:** هناك العديد من التعريفات التي تتناول مفهوم المحاسبة و من ضمنها ما يلي :

- **تعريف 01:** المحاسبة العامة - Comptabilité Générale - هي علم و فن يقوم بجمع و تسجيل و تبويب و تلخيص كل نشاط المؤسسة: العمليات، التبادلات و هذا في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق و متكامل.
- **تعريف 02:** المحاسبة العامة هي علم و فن تهتم بضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد و مبادئ دقيقة و تهدف إلى معرفة النتائج بالتسلسل التدريجي، نتيجة الدورة و ما عليها من ديون و ما لها من حقوق، بإعتماد المستندات و الوثائق الرسمية كدليل إثبات التسجيلات المختلفة.
- **تعريف 03:** " المحاسبة هي عملية تحديد و قياس و توصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم و اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات " حسب جمعية المحاسبة الأمريكية.
- **التعريف 04:** المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد، التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، و تسجيلها من واقع وثائق مثبتة لها، ثم تبويب و تصنيف هذه العمليات و تلخيصها، بحيث تمكن المؤسسة أو

الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها و تكلفة الحصول على هذه الإيرادات، و ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، و بيان مركزها المالي (الميزانية - LE BILAN) في نهاية هذه الفترة.

يتضح من التعريف الأخير أن المحاسبة عملية تشتمل على ثلاثة نشاطات رئيسية هي :

1. **تحديد وتحليل العمليات المالية عند حدوثها** : أي تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة وتحديد أطرافها حتى يتم الاعتراف بها محاسبيا، وتسمى تلك الأحداث بالعمليات المالية، فنشاط التحديد هو إذن عملية تصفيه لانتقاء العمليات المالية التي تؤثر على القوائم المالية للمؤسسة المعنية واستبعاد العمليات الأخرى غير المؤثرة.

2. **قياس و تسجيل العمليات المالية** : إن العمليات التي تم تحديدها في النشاط الأول والتي لها اثر مالي مباشر يجب تسجيلها في الدفاتر الحاسبية بطريقة منظمة ويتم قياسها بوحدة النقد الوطني ويجرى التسجيل وفق التسلسل الزمني متتال ، يتضمن الأحداث المالية التي تم قياسها، وان وجود الوثائق الثبوتية (التبريرية) أمر أساسي لتسجيل العمليات المالية مثل : فواتير الشراء، فواتير البيع.. الخ.

إبصال وتلخيص العمليات المالية: التي تم تسجيلها في النشاط الثاني بحيث يمكن إيصال المعلومات الحاسبية إلى المستخدمين أو المهتمين بالمؤسسة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتحقيق أهدافهم . ويتم توصيل المعلومات الناتجة عبر إعداد وتوزيع التقارير الحاسبية ويسمى القسم الأكبر من هذه التقارير باسم **القوائم المالية¹** وحتى تكون القوائم المالية ذات معنى ومفيدة للمستخدمين ، يقوم الحاسبون بوصف وتقرير البيانات والمعلومات الحاسبية بطريقة " معيارية " [أي اعتماد شكل محدد وتبويب محدد لتلك القوائم المالية وفق متطلبات تضعها مهنة المحاسبة] الأمر الذي أدى إلى تطوير قواعد مقبولة عموما في مهنة المحاسبة تسمى بالمبادئ الحاسبية المقبولة عموما والتي يستند إليها إنشاء وتطوير وتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS)² وبذلك تصبح المعلومات الحاسبية الناتجة عن العديد من العمليات المالية وأنشطة المنشأة المختلفة قابلة للفهم والمقارنة من قبل المستخدمين وذات مغزى للمهتمين بها لاتخاذ القرارات المناسبة.

II. **أهداف المحاسبة** : يمكن تلخيص بعض أهداف المحاسبة بالنقاط الآتية :

- تحديد نتيجة نشاط المؤسسة لفترة معينة (لسنة مثلا) من ربح أو خسارة.
- تسجيل جميع العمليات ذات الأثر المالي وتصنيفها على شكل حسابات يسهل الرجوع إليها والاستفادة منها في إدارة المؤسسة لغايات التخطيط واتخاذ القرارات.
- تلخيص العمليات المسجلة في شكل تقارير مالية دورية وغير دورية.
- تحديد ميزانية المؤسسة في نهاية الفترة ومقارنتها بالفترات السابقة لبيان التحسن أو التراجع في نشاط المؤسسة.
- معرفة ما للمؤسسة من حقوق وممتلكات و ما عليها من التزامات.

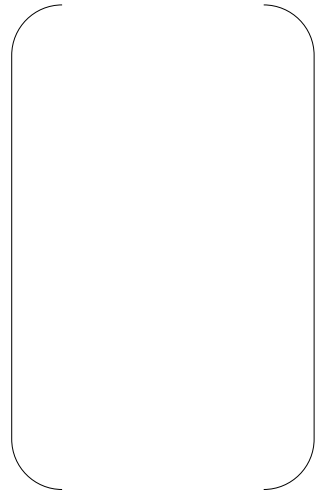
¹ الميزانية، جدول حسابات النتائج..... الخ



- تقدم البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجين مثل الموردين والمقرضين.
- مراقبة إيرادات المؤسسة و أعبائها من اجل دراستها لأجل تعظيم الأرباح.

III. المستفيدون من المحاسبة :

- جميع المستويات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة التي أعدت التقارير المالية، مثل حاجة المؤسسة لسيولة وتحديد التوزيعات على المستخدمين ورسم السياسات المستقبلية .
 - أصحاب أو ملاك المؤسسة: حيث يحتاج الملاك المعلومات المحاسبية للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس كفاءة الإدارة .
 - المستثمرون المحتملون: المستثمرون المتوقعون الذين يفكرون في استثمار أموالهم في المؤسسة .
 - المقرضون و موردو المؤسسة: تساعد المحاسبة مقرضي وموردي المؤسسة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة وعند إذ يمكنهم ذلك من اتخاذ قرارات تتعلق بإمكانية الإقراض للمشروع أو زيادته أو خفضه أو إيقافه بالاستفادة من تلك البيانات المحاسبية.
 - الأجهزة الحكومية : تحتاج إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك لأغراض عديدة مثل التخطيط الاقتصادي وفرض الضرائب.
 - العملاء أو زبائن المؤسسة: تفيد المعلومات الحسابية عملاء المؤسسة في إمكانية استمرارهم في التعامل معها وتزويدهم بما يحتاجون من البضائع .
 - العاملون: ينصب اهتمام العاملين في المؤسسة على استمرارهم في وظائفهم ومستوى أجورهم ولن يتحقق ذلك إلا في مؤسسة ناجحة .
 - الرأي العام: وهم الخبراء والباحثون والمستشارون فالمعلومات المحاسبية مهمة لأغراضهم .
- يمكن اعتبار المحاسبة كنظام معلومات يحول أحداث اقتصادية تؤثر على الذمة المالية للمؤسسة إلى معلومات مالية تعتمد كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية من طرف مستعملي هذه المعلومات من خلال تسجيل وتبويب وتنظيم وتلخيص العمليات المالية وذلك حسب قواعد وخطوات مستمدة من المبادئ والفروض المحاسبية



IV. فروع المحاسبة: أخذ المحاسبون في تقسيم المحاسبة إلى فروع متخصصة يعالج كل فرع منها منحي معيناً، وقد نشأ هذا التقسيم نتيجة التطور الاقتصادي وتشعب العمل المحاسبي في ميادين مختلفة، ومن فروع المحاسبة ما يأتي:

➤ المحاسبة التحليلية **Comptabilité Analytique**: يطلق عليها محاسبة التكاليف أو كذلك محاسبة الاستغلال و تهتم بتحديد سعر تكلفة المنتج أو السلعة أو القسم أو المنطقة الجغرافية.. الخ] وحسابها ومراقبتها بحيث يتم تزويد الإدارة بما لاتخاذ القرارات المناسبة.

المحاسبة التقديرية **la comptabilité prévisionnel**: تعد المحاسبة التقديرية امتدادا للمحاسبة التحليلية أي تعني اعتماد محاسبة تحليلية بقيم تقديرية للزمن القادم، حيث أنها تعتمد على تقدير ما سوف يحدث في الفترات المستقبلية (تقدير الإيرادات والمصاريف) و منه تقارن التقديرات بما أنجز فعلا و تستخرج الفرق ثم تقوم بتحليل أسباب الفرق ثم اتخاذ القرار المناسب.

المحاسبة العامة **La Comptabilité Générale**: و تسمى أيضا بالمحاسبة المالية أو المحاسبة المعمقة،
المحاسبة العمومية **La Comptabilité Publique**: هي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة أغراض المؤسسات غير الاقتصادية، أي المؤسسات ذات الطابع الإداري، و التي تعود في وصايتها إلى الدولة أو هيئتها القاعدية (البلدية، الولاية، الوزارة..) وتقوم على تسيير الإيرادات الموفرة من طرف الدولة في أوجه إنفاق محددة،

التدقيق المحاسبي **l'audit comptable**: يهتم هذا الفرع بالتحقق من صحة الإجراءات المحاسبية والبيانات والتأكد من أن القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة تعبر عن الوضع المالي الصحيح للمؤسسة عن طريق فحص عينات اخذ، يوجد فرعان أساسيان : التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المحاسبة الوطنية **la comptabilité nationale**: هي طريقة لعرض الوقائع و الأوضاع الاقتصادية و أيضا العلاقات القائمة بين مختلف العناصر التي تلعب دورا اقتصاديا على الصعيد الوطني، بحيث أنها تعطي صورة كمية على الواقع الاقتصادي الوطني و تساعد في الرقابة على صرف أموال الدولة، و تخدم أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل و صرف الموارد الحكومية،(1).

V. المصطلحات الأساسية في المحاسبة:

للإحاطة بشكل مبسط بأهم المصطلحات المحاسبية نقتح مثال بسيط ونحاول من خلاله عرض بعض المصطلحات المحاسبية
مثال 01 : قام أحد المستثمرين بدراسة فكرة إنشاء مشروع تجاري متمثل في شراء وإعادة بيع ملابس الأطفال، فتبين من خلال هذه الدراسة أن التكلفة الإجمالية لإنشاء هذا المشروع يتطلب موارد بـ (1 مليون دج)، التي ستستعمل أو تستخدم كالتالي : (المبالغ × 1000)
شراء محل تجار بـ 300 دج، و تجهيزات للمحل بـ 200 دج، وشراء بضائع متمثلة في ملابس أطفال بـ 400 دج لغرض بيعها وتحقيق ربح، والاحتفاظ بمبلغ نقدي قدره 100 دج لتغطية النفقات اليومية مثل : مصاريف الكهرباء والغاز، الهاتف، الماء، الخ، ولكن لسوء حظ هذا المستثمر انه لا يتوفر إلا على مبلغ 670 دج فلجأ إلى البنك و اقترض المبلغ الباقي أي 330 دج نصفه قرض قصير المدى واجب التسديد قبل سنة و الباقي كقرض طويل المدى.

يمكن أن نقوم بإعادة تنظيم وتبويب المعطيات السابقة الخاصة بإنشاء المشروع حسب الجدول التالي : الشكل 01

الاستخدامات أ، استعمال الموارد، أو موجودات المشروع	الموارد، أو مصادر تمويل المشروع -
محل تجاري..... 300 دج	راس المال 670 دج
تجهيزات..... 200 دج	قرض من البنك..... 330 دج
ملابس..... 400 دج	
سيولة نقدية..... 100 دج	
المجموع 1000 دج	المجموع 1000 دج

المبلغ الذي قدمه المستثمر 670 دج = تعتبر كـ رأس مال - capital

القرض المقدم من طرف البنك 330 دج = يعتبر دين على المستثمر ← ديون - Dettes

يعتبر مجموع قيم راس المال و القرض (330+670) كمصادر أو موارد تمويل هذا المشروع ومحاسبيا تسمى "خصوم" المشروع PASSIF
يعتبر المحل التجاري والتجهيزات، والبضاعة، والسيولة النقدية (300+200+400+100) كاستعمالات للموارد السابقة أو استخدامات أي أنها

موجدات المشروع أو ممتلكات وتسمى محاسبيا "أصول" المشروع، ACTIF

يعتبر كل من المحل التجاري أو التجهيزات التي اشترتها المؤسسة من المقتنيات بغرض ممارسة نشاطها و ليس بغرض بيعها، و مدة استعمالها تفوق السنة، محاسبيا تصنف ضمن "الثببتات - Immobilisations" وتسمى أيضا الأصول غير الجارية، أو الأصول الثابتة،

¹ الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية - فتح الله ولعلو - دار الحداثة 1982 ص 449.

- ▶ تصنف السلع (البضائع) أي الملابس المشتراة بهدف استخدامها أي بيعها في هذه الحالة خلال السنة المالية ضمن "المخزونان - Stocks"
 - ▶ أما السيولة النقدية - Liquidités إضافة إلى حقوق المؤسسة على الغير الناتجة عن نشاطها أي الناتجة عن بيعها للبضائع على الحساب لزيائنها (البيع بالاجل) و المخزونات ، يطلق عليها بصفة عامة محاسبيا الأصول الجارية أو الأصول المتداولة- Actifs Courants ،
 - ▶ **يطلق محاسبيا على** الديون الطويلة و متوسطة الأجل (التي تتجاوز مدة استحقاقها سنة) : الخصوم غير الجارية أو الخصوم غير المتداولة...،
 - ▶ يطلق محاسبيا على الديون قصيرة الأجل (التي مدة استحقاقها أقل من سنة) : الخصوم الجارية أو الخصوم المتداولة- Passif Courant ،
- بإعادة تشكيل الشكل 01 باستعمال المصطلحات المحاسبية المشار إليها سابقا نحصل على (الشكل 02) :

الميزانية - Le Bilan

الأصول ACTIF		الخصوم PASSIF	
المبلغ	اسم الحساب أو الصنف	المبلغ	اسم الحساب أو الصنف
670	الأصول غير الجارية		رأس المال
	التثبيتات		الخصوم غير الجارية
	مباني	165	ديون ط و م الأجل
	تجهيزات	200	الخصوم الجارية
	الأصول الجارية	165	ديون قصيرة الأجل
	المخزونات		
	البضاعة	400	
	الصندوق	100	
1000	مجموع الأصول	1000	مجموع الخصوم

الشكل 02

- ▶ أول ملاحظة منطقية أن مجموع مواردنا يساوي مجموع استخداماتنا
 - ▶ أي مجموع الأصول = مجموع الخصوم، أي أن قيمة موجودات المؤسسة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الموجودات (الأصول).
 - ▶ عند نهاية الدورة المحاسبية تحدد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة بمقدار الزيادة أو النقصان على التوالي في قيمة أصول المؤسسة مقارنة بخصومها خلال فترة معينة ، أي الزيادة في قيمة الأصول عن الخصوم خلال فترة معينة تدل على أن نتيجة المؤسسة " ربح"، وتحتسب :
- $$\boxed{\text{نتيجة المؤسسة} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم}} \text{ وينتج عن ذلك إما:}$$
- ▶ **الأصول** ← النتيجة ربح وتفيد (تكتب أو تضاف) في جانب الخصوم أي تضاف إلى رأس المال (تبقى الميزانية متوازنة)
 - ▶ **الأصول** ← النتيجة خسارة وتفيد في جانب الخصوم محصومة من رأس المال أي تحفض في رأس المال (تبقى الميزانية متوازنة)
- ▶ يمكن أن نحسب نتيجة المؤسسة بمقارنة إيرادات المؤسسة مع المصاريف التي ساهمت في تحقيقها خلال الدورة المحاسبية أي:

$$\boxed{\text{نتيجة المؤسسة} = \text{مجموع الايرادات} - \text{مجموع المصاريف}}$$

- ▶ يمكن التعبير عن تأثير كل عملية مالية في شكل زيادة أو نقص في عنصرين أو أكثر من عناصر الميزانية، أي تغير في هيكل الميزانية،

كما يظهر أن العمليات 4.3.2.1 لم تؤثر على توازن الميزانية أي لا توجد نتيجة، أما إذا اختل توازن الميزانية مؤقتا كما هو الحال عليه في العملية: 05 في الحالتين (أ، ب) فيعني ذلك وجود نتيجة تظهر في الميزانية الختامية وتضاف إلى رأس المال إذا كانت ربحا وتخصم من رأس المال إذا كانت خسارة وذلك في الميزانية الافتتاحية الموالية.

تظهر الميزانية جانب الأصول [التي تسمى أيضا موجودات ممتلكات، استعمالات، استخدامات؛]، والخصوم [التي تسمى أيضا مصادر، مطالب، موارد؛]. فالأصول تشتمل على: التثبيتات، والمخزونات، وقيمة حقوق المؤسسة على الغير (الربائن، الشركاء، مؤسسات مالية.. الخ) والنقدية، وترتب على أساس درجة السيولة المتزايدة أي قابليتها للتحويل إلى نقود سائلة فنجد التثبيتات (الأراضي، المباني.. الخ) في أعلى الأصول والصندوق في أسفل الأصول، أما الخصوم فتشتمل على رأس المال، والديون التي على عاتق المؤسسة، وترتب على أساس درجة الاستحقاق فنجد رأس المال في أعلى الخصوم باعتباره أقل استحقاقا إلا في حالة تصفية المؤسسة، وفي الأسفل نجد السلفات المصرفية.... [السلفات تعتبر ديون قصيرة جدا] كما أن هناك تقسيم آخر لعناصر الميزانية على أساس السنوية حيث تُبَوَّب عناصر الميزانية إلى :

الخصوم PASSIF	الأصول ACTIF
<ul style="list-style-type: none"> ▪ رؤوس أموال خاصة: Capitaux Propres ▪ تشتمل على التزام المؤسسة اتجاه ملاكها (المساهمين) الذي يسمى رأس المال أو حقوق الملكية أو الأموال الخاصة الذي يشمل على رأس المال مضافا للإرباح غير الموزعة التي تمثل الأرباح المتبقاة التي تحتفظ بها المؤسسة وتعيد استثمارها مرة أخرى ولا يتم توزيعها على المساهمين و الاحتياطات.. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أصول غير جارية: Actifs Non Courants وهي الأصول التي تحوزها المؤسسة وتحتاج إلى وقت يزيد على العام لتحويلها إلى نقد ، وتندرج ضمنها: التثبيتات كالأراضي والمباني والمعدات، والحقوق التي يتطلب تحصيلها مدة تفوق 12 شهرا....
<ul style="list-style-type: none"> ▪ خصوم غير جارية: Passif Non Courant ▪ هي الالتزامات التي تتقيد المؤسسة بدفعها بعد عام واحد على الأقل، ومن أمثلتها القروض طويلة الأجل، ورغم أن هذه الديون لا يلزم الوفاء بها خلال السنة المالية المقبلة إلا أنها في نهاية المطاف لا بد من دفعها . 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أصول جارية: Actifs Courants ▪ وهي النقد والممتلكات التي تحوزها المؤسسة ويمكن تحويلها بسهولة إلي نقد خلال عام واحد ، وهي مؤشر مهم لوضع المؤسسة المالي لأنها تستخدم لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل لعمليات المؤسسة الاستغلالية³، ومن أهم الأصول المتداولة المخزونات كالبضاعة المباعة أثناء الدورة، و الحقوق التي ستحصل خلال 12 شهرا، والنقديات.
<ul style="list-style-type: none"> ▪ خصوم جارية: Passif Courant ▪ هي التزامات التي على المؤسسة أن تدفعها في فترة لا تتجاوز سنة واحدة ، وتلجا المؤسسة غالبا إلى تسهيل بعض أصولها المتداولة لتغطية تلك الالتزامات، ومن أهم الخصوم المتداولة، ديون موردي المخزونات والخدمات، أقساط ديون طويلة الأجل مستحقة الدفع خلال 12 شهرا، السلفات..... 	

³العمليات الاستغلالية: هي العمليات التي تتعلق بالنشاط الأساسي التي تهدف إليه المؤسسة لتحقيق الأرباح كعمليات الشراء والبيع وما يتعلق بها من مصاريف وإيرادات، وغيرها عن العمليات التمويلية التي تحدث بهدف الحصول على موارد لتمويل نشاطها، والعمليات الاستثمارية هي التي تتعلق بحيازة التثبيتات التي تهدف المؤسسة لاستعمالها لعدة دورات .

الأصول: هي جميع الموارد الاقتصادية التي تراقبها المؤسسة نتيجة أحداث سابقة وترتقب منها جني أو الحصول على مزايا أو منافع اقتصادية مستقبلية مثل: الممتلكات التي يمكن أن يُعبر عنها بعبارة مالية مثل الآلات، التجهيزات، الأراضي، المخزون و النقدية... الخ. وأيضاً يتضمن الأموال المستحقة على المدينين نتيجة بيعها للسلع وتقديمها للخدمات. وتشتمل على:

➤ **التثبيات [02]** ، / من أهم ما تتضمنه:

20- التثبيات غير المادية . . . مثل: (شهرة المحل، حقوق الملكية الصناعية، ...)

21- التثبيات المادية... مثل: الأراضي بمختلف أنواعها، تجهيزات، المباني، مركبات صناعية، معدات المكتب... الخ

23- التثبيات الجاري إنجازها . . . مثل التثبيات قيد الإنجاز أي التي لم يكتمل إنجازها كالمباني قيد الإنجاز.. الخ

26- المساهمات والديون الدائنة الملحقة بالمساهمات،

27- التثبيات المالية الأخرى ،

➤ **المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها [03]** ، / ومن أهم ما تتضمنه: 30- المخزونات من البضائع ؛ 31- المواد الأولية و

اللازم؛ 32- التموينات الأخرى ؛ 33- سلع قيد الإنتاج ؛ 35- المخزونات من المنتجات

➤ **حسابات الغير [04]** التي تصنف ضمن الأصول تشتمل على كل حقوق المؤسسة تجاه الأعوان الاقتصاديين ما عدا المؤسسات المالية:

مثل: 411- الزبائن، الحقوق على الشركاء، حقوق على الدولة....

➤ **الحسابات المالية [05]** التي تصنف ضمن الأصول تشتمل على حقوق المؤسسة اتجاه المؤسسات المالية والأوراق المالية قصيرة الأجل

والنقدية مثل: 521- البنك، 53- الصندوق....

الخصوم: تمثل التزامات أو تعهدات الحالية للمؤسسة اتجاه الغير نتيجة أحداث وقعت سابقا و يجب أن يترتب على انقضائها

بالنسبة للمؤسسة التخلي أو خروج موارد تمثل منافع اقتصادية تتألف من:

➤ **حسابات رؤوس الأموال [01]:** و تتضمن رؤوس الأموال الخاصة (الحصة و الحصص المقدمة عند التأسيس، المبالغ المضافة فيما

بعد، الاحتياطات المكونة والأرباح في انتظار التوزيع)، إضافة للقروض طويلة الأجل،

➤ **حسابات الغير [04]** التي تصنف ضمن الخصوم تشتمل على ديون المؤسسة اتجاه الغير أي على كل الأعوان الاقتصاديين ما عدا

المؤسسات المالية، مثل: 401- مورد المخزونات والخدمات، 404- مورد التثبيات

➤ **الحسابات المالية [05]** التي تصنف ضمن الخصوم تشمل **الديون** التي على عاتق المؤسسة اتجاه المؤسسات المالية والديون المتعلقة

بالأوراق المالية قصيرة الأجل مثل: السلفات المصرفية....

مجال تطبيق المحاسبة العامة: تطبق المحاسبة العامة على المؤسسات الاقتصادية (المؤسسات التي هدفها الأساسي تحقيق الأرباح

المؤسسة **Entreprise**: هي أي وحدة اقتصادية تزاوّل نشاطا تجاريا أو صناعيا أو خديما بهدف الاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق أهدافها

- رؤوس أموال خاصة - Capitaux Propres (رأس المال أو حقوق الملكية/ المساهمين): هي جملة الأموال المستثمرة في المشروع بواسطة المالك، ويتضمن أرباح المشروع إلى الحد الذي لا يسحبه صاحب المشروع لاستخداماته الشخصية.
- المسحوبات الشخصية Retraits Personnels: هي الاستخدامات الشخصية لصاحب المؤسسة من نقود وبضائع.
- دورة الاستغلال Cycle D'exploitation: هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها أو شراء المواد الأولية وتصنيعها وبيعها وعملية تحصيل قيمة المبيعات.
- الثببتات المعنوية Immobilisation Incorporelle: هي الممتلكات التي ليس لها كيان مادي أوليس لها وجود مثل شهرة المحل مثلا.
- الإيرادات Produits: هي ثمن البضاعة أو المنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.
- المصروفات Charges: هي تكلفة المواد والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاوها المؤسسة للحصول على إيرادات.
- الربح Bénéfice: هو الزيادة في الإيرادات المحقق عن المصروفات والمرتبطة بها خلال فترة معينة،
- الخسارة Perte: هي النقص في الإيرادات المحقق عن المصروفات والمرتبطة بها خلال فترة معينة.
- المصروفات الرأس مالية: هي المصروفات التي تصرف للحصول على (البنود طويلة الأجل) الأصول الثابتة، مثل الأراضي، المباني، الآلات، المعدات، وسائل النقل والانتقال، الخ.
- المصروفات الإدارية: هي المصروفات التي تصرف على البنود قصيرة الأجل، مثل المواد الخام، المرتبات والأجور، الطاقة، الأدوات المكتبية، المصروفات الإدارية.
- في نظام القيد المزدوج - La Partie Double، تكون هنالك طرفين لكل عملية تتم في المؤسسة، طرف دائن وطرف مدين، والطرف المدين هو الذي زاد على حساب الطرف الآخر، حيث الآخر يكون دائنا بقيم متساوية، أي بمقتضى هذه القاعدة فإن لكل عملية طرفان، طرف مدين يشمل حساب أو أكثر وطرف دائن يشمل حساباً أو أكثر وبحيث يتساوى طرفي القيد أي المبالغ .

VI. الفروض والمبادئ المحاسبية

إن المحاسبة كمصدر للمعلومات هي عبارة عن مصنع يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات تمثل مدخلاته الأحداث الاقتصادية لتعالج هذه الأرقام وفق نظام محاسبي صمم بشكل يتلاءم مع طبيعة عمل المشروع وأهدافه ووفق فروض ومبادئ محاسبية معينة ، حتى تخرج معنا في النهاية على شكل نتائج ومعلومات محاسبية منظمة تساعد على اتخاذ القرار. نستنتج مما سبق أن النظام المحاسبي الذي يعتمد على الفروض والمبادئ المحاسبية يمثل الجزء الأكثر أهمية (قلب) في هذا المصنع ، لذلك كان لابد من دراسة أهم هذه الفروض والمبادئ المحاسبية.

أ. الفروض المحاسبية Accounting Assumptions

هي مقدمات علمية تتميز بالعمومية تصلح كنقطة ابتداء في سبيل الوصول إلى المبادئ العلمية أي أن الفروض هي أداة لبيان الظروف والحدود التي من خلالها يجب أن يتم البحث العلمي؛ فهي تمثل الأساسيات في اشتقاق المبادئ المحاسبية ويمكن اعتبارها مسلمات لأغراض إعداد التقارير المالية و من أهم الفروض المحاسبية:

1. الشخصية المعنوية (الوحدة المحاسبية) - L'autonomie De L'entité: فالمحاسب يفترض وجود شخصية معنوية مستقلة للمشروع كوحدة تنظيمية أي تقيس المحاسبة نتائج العمليات الوحدات الاقتصادية بشكل مستقل عن غيرها وعن مالكيها .
2. استمرار المشروع: تقوم التطبيقات المحاسبية على افتراض أن المشروع سوف يستمر في متابعة نشاطه الأساسي لفترة زمنية طويلة نسبياً بهدف تحقيق خطته وتحصيل حقوقه والوفاء بالتزاماته ويعني فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين:
- لا يتوقع تصفية المشروع في المستقبل المنظور.

إن المشروع سيستمر في ممارسة نشاطه العادي لمدة غير محددة زمنياً.

3. - الدورة المحاسبية - : إن مستخدمي البيانات المحاسبية خارج وداخل المشروع يحتاجون بين الحين والآخر وفي فترات دورية قصيرة الأجل إلى معلومات عن إنتاج السلع والخدمات والأرباح والمركز المالي للمشروع بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات، فمن غير المنطقي أن ينتظر هؤلاء المستخدمين حتى ينتهي عمر المشروع كي يعرفوا النتيجة لذلك تم افتراض تقسيم عمر المشروع إلى فترات زمنية متساوية ومتتابعة غالباً ما تكون سنة ميلادية بحيث يتم من خلالها إعداد التقارير وبيان نتائج العمليات وتحديد الضريبة وقياس مدى كفاءة إدارة المشروع ومدى النجاح والنمو الذي حققه المشروع، إضافة إلى إعطاء صورة عن واقع المشروع بهدف تطويره وتنميته وتعزيز نقاطه الايجابية ومعالجة جوانبه السلبية.

4. وحدة القياس: تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات والأنشطة في المشروع وتسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنات. وتعتمد المحاسبة وحدة النقد الوطني أساساً لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب (الأحداث المالية). ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة والقابلة لإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية وان لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية.

5. التوازن المحاسبي: أي أن كافة العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين طرفي القيود المحاسبية الطرف المدين والطرف الدائن وبالتالي إن فرض التوازن المحاسبي يمثل العمود الفقري لنظرية المحاسبة.

ب. المبادئ المحاسبية - Principes Comptables :

المبدأ هو قانون عام يتم التوصل إليه من خلال الربط المنطقي بين الأهداف والفروض والمفاهيم. مما سبق نجد أن المبدأ علاقة تمثل ثمرة البحث العلمي ونستطيع أن نرى نتائجها على أرض الواقع وله تبرير منطقي بينما الفروض هي مقدمات وأداة بيان للظروف والحدود التي تحكم البحث العلمي. والمبادئ والفروض تتغير (والا ظهرت المشاكل) باستمرار وذلك تبعاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم عمل المؤسسات الاقتصادية ومن بينها:

1. مبدأ الحيطة والحذر - Principe de prudence: أي تجاهل الأرباح التي لم تتحقق واخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان وعدم تسجيل المكاسب المحتملة حتى تتحقق بالفعل.

2. مبدأ الثبات في اتباع الطرق المحاسبية - Principe de la permanence des méthodes comptables: أي أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى وبالتالي تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى حتى تصبح البيانات أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

3. الموضوعية: الاعتماد على قرائن موضوعية في إثبات العمليات المالية، والمستندات تعتبر من أهم القرائن الموضوعية، إضافة إلى أن الموضوعية تعني عدم تأثر النتائج بالتحيز الشخصي.

4. مبدأ التكلفة التاريخية - Principe Du Cout Historique: أي تقويم الأصول والخصوم على أساس السعر النقدي المعادل لتلك الموارد والالتزامات وذلك في تاريخ اقتناء الأصل أو قيام الالتزام أي أن الإثبات يتم وفقاً للتكلفة وليس حسب القيمة.

5. مبدأ الإفصاح التام: يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستخدم. أي أن مبدأ الإفصاح يتطلب عدم حذف أو كتمان أي معلومة جوهرية يمكن أن يستفيد منها المستخدم في اتخاذ القرار (صورة صادقة - Principe de l'image fidele).

6. الأهمية النسبية - Principe de L'importance relative: الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية.

7. **مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات**: يجب مقابلة المصاريف العائدة للدورة المالية بالإيرادات العائدة لها وفق علاقة سببية مع تحديد نقطة زمنية فاصلة للمحاسبة من حيث البداية والنهاية .
8. **مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني**: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب جوهرها الاقتصادي وليس حسب المظهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل فرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية
9. **مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية - Principe d'indépendance des exercices**: كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء؛
10. **مبدأ الاستحقاق** في المحاسبة يعني تحميل الفترة المالية بما يخصها من نفقات وإيرادات سواء دفعت أو لم تدفع، قبضت أو لم تقبض.

VII. إعداد القوائم المالية (الكشوف المالية) - Etats Financier.

تعد القوائم المالية وفق أعراف ومبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة، الأمر الذي يبعث بالطمأنينة لدى جميع الأطراف المعنية بأمر المنشأة الاقتصادية من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه القوائم والبيانات المالية، وتغطي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجالات القوائم المالية وهناك أربعة قوائم مالية رئيسية هي الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيير الأموال الخاصة، إضافة إلى الملحق.

- ✚ **الميزانية - Le Bilan**: تبين المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والخصوم والعلاقات بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة. وعادة ما تكون نهاية كل سنة، في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية كل ربع ونهاية كل سنة.
- ✚ **جدول تدفقات الخزينة - Tableau Des Flux De Trésorerie**: تبين قائمة التدفقات النقدية أي المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تصنف إما تدفقات من الأنشطة الاستغلالية، أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية .
- ✚ **جدول تغيير الأموال الخاصة - Tableau De Variations Des Fonds Propres**: تبين هذه القائمة مبالغ ومصادر التغيرات في حقوق المساهمين من علميات رأس المال مع أصحاب المشروع .

✚ **حساب النتائج - Compte De Résultat**: حيث من خلالها يتم تصنيف حسابات التسيير fl حسب الوظائف أو حسب طبيعتها.

✚ **ملحق الكشوف المالية - Annexe des états financier**: الملحق وثيقة ملخصة، يعد جزءاً من الكشوف (القوائم) المالية، وهو يقدم المعلومات اللازمة لفهم الميزانية وحساب النتيجة فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة ذلك المعلومات المفيدة لقارئ القوائم المالية. بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى التي تتألف عنها القوائم المالية. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع هام أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

2. مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، وحساب النتيجة، وجدول تدفقات أموال الخزينة وبيان تغيير رؤوس الأموال الخاصة.

3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك الوحدات أو مسيرها.

4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لاكتساب صورة وفيية .

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إيرادها في الملحق -: الطابع الملائم للإعلام، -أهميته النسبية وفعلاً فإن الملحق ينبغي ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في القرار الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعها المالي ونتيجتها.

VIII. تسجيل العمليات المالية: l'enregistrement des opérations financières

1. **نظرية القيد المزدوج – LA Partie Double** : تعني نظرية القيد المزدوج أن أي عملية مالية تتكون من طرفين ، طرف يأخذ وطرف يعطي ، فالطرف الذي يأخذ يسمى مدينا والطرف الذي يعطي يسمى دائنا ، فلو قمت مثلا بإقتراض مبلغ 1000 دج من زميلك فإنك تصحح مدينا لزميلك بهذا المبلغ وزميلك يعتبر دائنا أي يطالبك بهذا المبلغ. فالطرف الذي أخذ يسمى مدينا الطرف الذي أعطى يسمى دائنا



في المحاسبة يتم تطبيق هذه الفكرة عند تحليل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة ، فيتم تحليل جميع العمليات المالية إلى طرفيها الأخذ (المدين) والمعطي (الدائن) و يجب أن تكون لقيمة بين الطرفين متساوية، وهذا شئى منطقي حيث إن المبلغ المتداول بين الطرفين واحد أو بمعنى آخر إن مقدار المديونية مساو لمقدار الدائنية، ذا كل عملية مالية تشتمل على العناصر التالية :

1. طرف دائن (يعطي)

2. طرف مدين (يأخذ)

3. قيمة أو مبلغ العملية (متساو للطرفين)

والمثال التالي يوضح نظرية القيد المزدوج بصورة أوضح :

مثال 02: قامت المؤسسة بتاريخ 2010/11/26 بشراء معدات صناعية بـ 50 000 دج نقدا ، وكان رقم فاتورة المعدات 2010/256

التحليل:

- الطرف الذي أخذ هو المعدات الصناعية، فهو مدين بـ 50 000 دج
- الطرف الذي أعطى هو الصندوق ، فهو دائن بـ 50 000 دج

▶ إذا أشير إلى أن الدفع أو الاستلام تم نقدا فهذا يعني أن الطرف الذي له علاقة هو الصندوق، كما في مثالنا السابق،
 أما إذا أشير إلى أن الدفع تم بشيك فهذا يعني أن الطرف الذي له علاقة هو البنك ، أما إذا كان الدفع آجلا يعني أن
 الطرف الذي له علاقة هو الدائنون. (404# fl)
 ▶ عند تحليل العمليات المالية داخل المؤسسة فإنه لا ينظر إلى المؤسسة كطرف في عملية التحليل إنما يتم التركيز على
 الأطراف ذات العلاقة المكونة للذمة المالية للمؤسسة، أي التركيز يكون على عناصر الحسابات .



2. القيد المحاسبية Ecritures comptables

بعدما عرفنا أن كل عملية يتم تحليلها إلى أطراف ذات علاقة ؛ مدين ودائن، فإننا ننتقل الآن إلى كيف يثبت المحاسبون هذه العمليات في السجلات المحاسبية. أصطلح على اثبات العمليات المالية في شكل قيود حسب التسلسل الزمني كما يلي: **الشكل: 03**

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	تاريخ العملية	رقم الحساب المدين	رقم الحساب الدائن
X X	X X	مطلوب من الحساب المدين (الطرف الاخذ) مطلوب إلى الحساب الدائن (الطرف المعطى) شرح العملية: و رقم الوثائق التبريرية لاستعملة في العملية	X	X

تسمى بهذا الشكل اليومية وقد تم اختصار القيد لتسهيل على النحو التالي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	تاريخ العملية	رمز الحساب المدين	رمز الحساب الدائن
X X	X X	من ح / اسم الحساب المدين إلى ح / اسم الحساب الدائن شرح العملية: و رقم الوثائق التبريرية لاستعملة في العملية	X	X

ليس هناك اختلاف في عملية التحليل عند استخدام طريقة القيود، وإنما الفرق يوجد فقط في كيفية كتابة التحليل، فالمحاسبون اصطلحوا على استخدام هذه الطريقة في عملية إثبات العملية المالية.

وبتطبيق طريقة القيود في إثبات العمليات المالية في المثال السابق فإننا نحصل على القيد التالي :

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	تاريخ العملية	رمز الحساب المدين	رمز الحساب الدائن
50 000	50 000	2010/11/26 من ح/ معدات الصناعية إلى ح/ الصندوق شراء معدات صناعية نقدا : رقم لفاتورة: 2010/256	215X	53

IX. المخطط المحاسبي الوطني [PCN] والنظام المحاسبي المالي [SCF] :

ظهر المخطط المحاسبي الوطني سنة 1973 ليحل محل المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 وذلك لكثرة عيوب هذا الأخير و عدم تماشيه و الوضعية الاقتصادية و أصبح إجباري التطبيق في المؤسسات التجارية و الصناعية ابتداءً من 1975/01/01 فالمخطط المحاسبي الوطني عبارة عن مجموعة من الحسابات تمثل العمليات المنجزة من طرف المؤسسة و تتضمن المجموعة حسابات ذمة المؤسسة و تسييرها و نتائجها، وتم اعتماد نظام محاسبي جديد يسمى اصطلاحا النظام المحاسبي المالي [SCF] le Système Comptable Financier وفق القانون رقم 07-11 والقانون 08-156 الصادر في ماي 2008 الذي تم تطبيقه انطلاقا من سنة 2010 ، وجاء هذا النظام نتيجة محدودية المخطط المحاسبي الوطني الجزائري في ظل توجه الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و يتطلب ذلك نظام محاسبي يستجيب لمتطلبات متعاملي السوق المالية (المستثمرون) ومع الظروف الراهنة للعولمة ولمعايير المحاسبية الدولية، فلقوائم الحالية وفقا للمخطط المحاسبي الوطني ، تعتبر غير مفيدة بالقدر الكافي للمستثمرين والمقرضين، بقدر ماهي مفيدة

وموجهة لمصالح الضرائب، لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين، لان المستثمرين يهتمون بشراء الأسهم و المقرضون يقرضون أموالا ، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة ولهذا الغرض يجب إن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمؤسسة وهذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تكون تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية، من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات وقواعد سيرها والطرائق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم، وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة فيه، وتصنف الحسابات وفق هذا النظام إلى :

- **الصف الأول [1] :** حسابات رؤوس الأموال **comptes de capitaux**
- **الصف الثاني [2] :** حسابات التثبيتات. **comptes d'immobilisations**
- **الصف الثالث [3] :** حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ **comptes de stocks et en-cours**
- **الصف الرابع [4] :** حسابات الغير. **comptes de tiers.**
- **الصف الخامس [5] :** الحسابات المالية. **comptes financiers.**
- **الصف السادس [6] :** الأعباء. **comptes de charges.**
- **الصف السابع [7] :** الإيرادات. **comptes de produits.**

PCN	∅	▶
"∅"	∅	▶
	IAS/IFRS	▶
"	∅	▶
	∅	▶

تعريف الحساب - Compte : هو عبارة عن جدول أو قائمة تجمع فيه مفردات العملية المالية ذات الطبيعة الواحدة مثل حساب الصندوق (Caisse)، حساب البنك، حساب البضاعة، مصاريف الهاتف، مبيعات البضائع، وغيرها.

فعلى سبيل المثال في حساب الصندوق يتم تجميع جميع العمليات النقدية في قائمة واحدة سواء كانت مقبوضات [دخول نقدية] أو مدفوعات [خروج نقدية]، كما يتم أيضا من خلال حساب مبيعات البضائع تجميع جميع مبيعات البضائع الخاصة بالمؤسسة ، ويكون للحساب جانبيين ؛ جانب مدين - [جانب ايمن] وجانب دائن [الجانب الأيسر] حيث يستخدم مصطلح المدين من اجل إثبات العمليات المالية في الجانب الأيمن من الحساب للحسابات التي تأخذ، أما مصطلح الدائن فيستخدم للحسابات التي تعطي وذلك من اجل إثباتها في الجانب الأيسر .

سير وحركة الحسابات حسب SCF :

لكل حساب طبيعة خاصة حيث يزداد الحساب بنفس طبيعته وينقص بعكس طبيعته ؛

حسابات الأصول [2،3،4،5] تكون بطبيعتها مدينة أي تزداد الأصول بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليه في الجانب الدائن .

حسابات الخصوم [4،1،5]: حيث تكون طبيعتها دائنة وتزداد قيمة الخصوم من خلال العمليات المالية التي تؤثر عليها من الجانب الدائن+ وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين-.

الإيرادات [7]: تكون في طبيعتها دائنة وذلك لأنها تمثل خدمات و سلع قدمتها المؤسسة وتزداد هذه الإيرادات بالعمليات المالية التي تؤثر عليها من الجانب الدائن+ وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين-.

التكاليف [6]: تكون طبيعتها مدينة وذلك لأنها تعبر عن خدمات أو سلع تحصلت عليها المؤسسة حيث تزداد التكاليف بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين+ وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليه في الجانب الدائن-.

ملخص للحسابات وطبيعتها واثار العمليات المالية عليها

أثر العملية المالية		طبيعة الحساب		الحسابات - Comptes
دائن	مدين	دائن	مدين	
ينقص -	يزداد +		X	حسابات الأصول والتكاليف
يزداد +	ينقص -	X		حسابات الخصوم والإيرادات

أي عند حدوث عملية مالية في المؤسسة تؤثر على حركة حساباتها كما يلي:

إذا نقص عنصر من الأصول أو التكاليف
يجعل حسابه دائناً بمقدار النقص

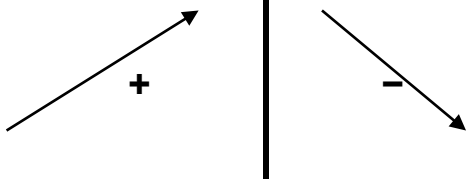
إذا زاد عنصر من الأصول أو التكاليف
يجعل حسابه مديناً بمقدار الزيادة

إذا نقص عنصر الخصوم أو الإيرادات
يجعل حسابه مديناً بمقدار النقص

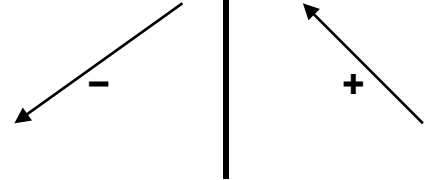
إذا زاد عنصر من الخصوم أو الإيرادات
يجعل حسابه دائناً بمقدار الزيادة

لتبسيط الشرح يرسم الحساب على شكل حرف T في الأمثلة الموالية أي :

- مدين (حسابات الخصوم والإيرادات) دائن +



+ مدين (حسابات الأصول والتكاليف) دائن -

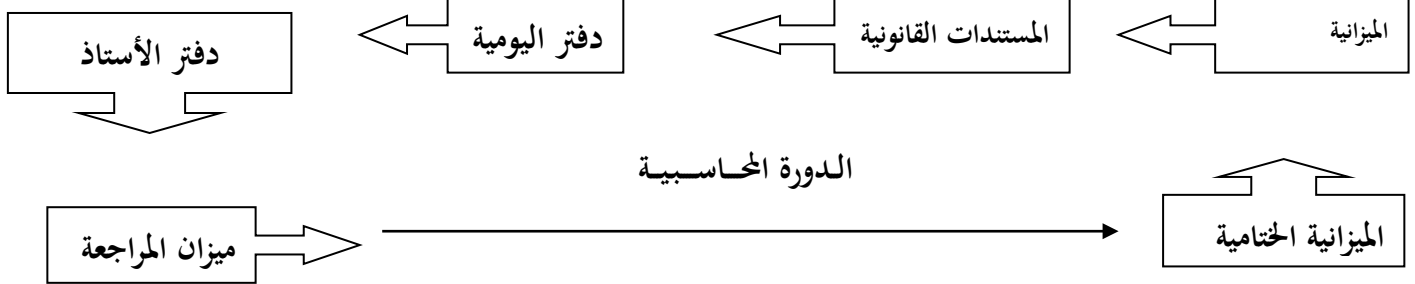


اليومية - Le Journal

إذا كان لدينا حسابات كثيرة بإفترض تسجيل كل منها في صفحة من السجل المعتمد للتسجيل العمليات المالية سيصبح من الصعب أن تنتقل بين الصفحات الكثيرة للحسابات و سوف تفقد أهم صفة للمحاسبة و هي تسجيل العمليات بشكل يومي، أي إنني لا أستطيع أن أعرف ماذا حدث في ذلك اليوم، لذلك يتم إتباع طريقة تتم على مراحل وذلك بتسجيل العمليات التي تحدث يوميا في دفتر واحد بشكل متسلسل ثم في نهاية اليوم نعيد توزيع هذه العمليات على دفاتر الحسابات المخصصة لها، ثم نقوم بجمع القيم و حساب الأرصدة واصطلاح على تسجيل اليومي للعمليات المالية كما ذكر سابقا كما في الشكل 03، باليومية كمرحلة من مراحل الدورة المحاسبية أو معالجة المعلومات المالية.

الدورة المحاسبية: تم التطرق إلى أهداف المحاسبة العامة وان أحد أهم هذه الأهداف هو تحديد نتيجة المؤسسة وكذلك ما لها وما

عليها، وهذه النتائج تعتبر خلاصة للأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال السنة المالية فهذه الأحداث تمر بسلسلة من الخطوات المحاسبية تسمى الدورة المحاسبية، أي وفق المستندات الرسمية أو التبريرية [فواتير، سندات لتخزين، شيكات، ..لخ] التي يستند إليها عند اعداد القيود المحاسبية وتعتبر الوثائق من أهم الأدلة على حدوث العملية المالية وبدون هذه الوثائق من الصعوبة الاعتراف بالعملية المالية ، ثم تسجل العمليات في يومية المؤسسة ثم نستعين بدفتر الأستاذ لاستخراج أرصدة الحسابات وبعدها للتأكد من صحة العمليات نستعين بميزان المراجعة قبل الجرد كأداة للرقابة ثم إجراء الجرد السنوي و قيود التسوية ثم إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد ، وبعدها القيام بإعداد الميزانية الختامية لتحديد نتيجة الدورة ثم نقوم بتشكيل الميزانية الافتتاحية للدورة الجديدة بعد اتخاذ قرار في تخصيص نتيجة المؤسسة وكذا نعيد من جديد الدورة انطلاقا من المستندات القانونية يمكن أن نختزل لدورة المحاسبة في الشكل المبسط التالي:



التسجيل في اليومية: إضافة إلى ما تم التطرق إليه حول الشكل الاصطلاحي لليومية فدفتر اليومية يعتبر سجل تقيده به العمليات المالية أولا بأول حسب تسلسل تاريخ حدوثها ويتم التسجيل في دفتر اليومية بصورة يومية لإعداد القيود المحاسبية لجميع عمليات ذلك اليوم و يجب أن يتم التسجيل فيه وفقا للشروط التالية :

- أن يكون التسجيل مبني على مستندات رسمية أي وثائق تبريرية.
- أن يكون التسجيل وفقا للتسلسل التاريخي للعمليات المالية.
- أن يتم التسجيل وفقا لنظرية القيد المزدوج.
- أن يسجل لكل عملية تاريخ.
- أن يكون هناك شرح واف لكل عملية.
- عدم إجراء تعديلات على القيد بعد تسجيله.

الترحيل إلى دفتر الأستاذ - Le Grand Livre:

دفتر الأستاذ عبارة عن وثيقة مساعدة في خطوات التسجيل المحاسبي وهو دفتر يجمع فيه كل الحسابات التي تأثرت بفعل العمليات المحاسبية ، ويتم نقل جميع ما يتعلق بكل حساب موجود في دفتر اليومية العامة في الحيز الخاص به في دفتر الأستاذ، ويسمى هذا النقل بالترحيل ، أي أن عملية الترحيل هي نقل العمليات من دفتر اليومية العامة إلى دفتر الأستاذ، وبعد الانتهاء من عملية ترحيل جميع العمليات يتم مقارنة الجانب المدين مع الدائن لمعرفة وضعية الحساب أي (رصيد - Solde)، وتسمى هذه الطريقة عملية الترصيد أي أنها توضح اثر العمليات المالية على الحسابات ، ويسجل الرصيد في جانب الأصغر من الحساب وينسب إلى الجانب الأكبر. وينتج عن هذه العملية إما رصيد مدين - Solde Débitur أو رصيد دائن - Solde Créiteur أو حساب مرصد أي رصيد معدوم.

ميزان المراجعة - La Balance: هو قائمة تعرض الحسابات وأرصدها كما ظهرت في دفتر الأستاذ ، حيث يتم من خلاله التأكد من أن مجموع الأرصدة المدينة تساوي مجموع الأرصدة الدائنة في دفتر الأستاذ ، مما يعطي مؤشرا على أن الخطوات المحاسبية التي تمت من قيد وترحيل وترصيد قد تكون صحيحة ودقيقة وعدم التساوي يشير إلى خطأ مؤكد في تلك الخطوات المتبعة السابقة أو حتى في تحضير ميزان المراجعة ، إن وجوب تساوي الأرصدة المدينة والدائنة ناتج بالطبع من استخدام نظرية القيد المزدوج لأن أي حدث مالي يتم تسجيله في دفتر اليومية وفق هذه النظرية يجب أن يتساوى فيه الجانب المدين والجانب الدائن للقيد المحاسبي والتالي وبالضرورة يجب أن تكون الأرصدة سواء المدينة أو الدائنة متساوية. ويعتبر توازن ميزان المراجعة مؤشر على صحة حسابات المؤسسة، ولكنه ليس دليلا قطعيا على عدم وجود أخطاء فيها. وينقسم ميزان المراجعة إلى قسمين: ميزان المراجعة قبل الجرد و ميزان المراجعة بعد الجرد. وتتمثل أهمية

الدورة المحاسبية

01

الميزانية الافتتاحية-لمؤسسة الصباح

			Ø
1700	Ø		1700
1700		1700	

03- دفتر الأستاذ

Ø	10#Ø	213#Ø	
1700			250
	<u>1700.</u>	<u>250.</u>	
1700	1700	250	250
		215#Ø	
			150
		<u>150.</u>	
		150	150
	404#Ø	218#Ø	
150			200
		<u>200.</u>	
		200	200
		512#Ø	
			1700
		300	
		250	
		150	
		<u>1000.</u>	
		1700	1700
		53#Ø	
			300
		<u>100.</u>	
		300	300

02-اليومية

		2011/01/01		
1700	1700	Ø	10	512
		2011-05-03		
300"	300	#Ø	512	53
		11/01.		
		2011-12-17		
250	250		512	213
		18258		
		2011-12-18		
150	150		404	215
		11/03.		
		2011 12-20		
200	200	Ø		218x
		44		
		2011-12-22		
150	150		512	404
		1513.		

04- ميزان المراجعة

الأرصدة		المبالغ		اسم الحساب	رقم الحساب
الدائنة	المدينة	الدائنة	المدينة		
1700		1700		Ø	10
	250		250		213
	150		150		215
	200		200	Ø	218 X
-	-	150	150		404
	1000	700	1700		512
	100	200	300		53
1700	1700	2750	2750		

05

الميزانية الختامية -2011-12-31

			Ø
1700	Ø	250	مباني
		150	معدات صناعية
		200	معدات نقل
		1000	البنك
		100	الصندوق
1700		1700	

02

تتمثل التثبيات حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد في مجموع الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية والمالية التي تراقبها المؤسسة سواء حازتها أو أنجزتها بنفسها ليس بغرض البيع وإنما لإستعمالها كوسيلة استغلال دائمة أي لأكثر من سنة دورة واحدة و من بين ما تشتمل عليه حسابات التثبيات :

I. 20 حسب النظام المحاسبي المالي :

التثبيات المعنوي هو أصل قابل للتحديد، غير مادي وغير نقدي، مراقب ومستخدم من قبل الكيان في إطار نشاطه العادي" مثل : العلامات التجارية ، برامج الإعلام الآلي، شهرة المحل... الخ .

ومن بين الحسابات الفرعية للحساب 20

✓ ح/ 204 برامج الإعلام الآلي: ونميز بين حالتين ، حالة الشراء وحالة إنجازها بإمكانياتها

1. _____ : شراء حقوق استخدام البرامج لفترة محددة: يتم جعل حساب ح/ 204 مدينا

بتكلفة شراء البرامج مع جعل احد حسابات النقدية ح/ 512 البنك أو الصندوق ح/ 53 أو حساب مورودو

التثبيات ح/ 404 دائئا إذا كانت العملية على الحساب.

2 _____ : انجاز البرامج بواسطة إمكانيات المؤسسة: حيث بعد تسجيل المصاريف التي دفعتها المؤسسة لانجاز هذه البرامج في حسابات المصاريف المناسبة

ح/ 6 يتم جعل حساب ح/ 204 مدينا بتكلفة إنتاج البرامج مع جعل ح/ 731 لإنتاج المثلث للأصول المعنوية، دائئا.

5000	من ح/ برامج الإعلام الآلي إلى ح/ مورودو التثبيات	404	204
5000	شراء برنامج للإعلام الآلي على الحساب		
9000	من ح/ برامج الإعلام الآلي إلى ح/ لإنتاج المثلث للأصول المعنوية إنتاج برامج....	731	204
9000			

: بوسائلها قامت مؤسسة بالعمليات التالية :

1- شراء حقوق استخدام برنامج للإعلام الآلي بقيمة 5000 دج على الحساب .

2- أنتجت المؤسسة لحاجتها الخاصة برنامج للإعلام الآلي ، تكلفه انجازه 9000 دج.

_____ : تسجيل العمليات في يومية المؤسسة.

✓ ح/ 205 الامتيازات والحقوق الماثلة، البراءات، والرخص، والعلامات :

وتمثل قيمة المبلغ المدفوع إلى المخترع أو صاحب حق من الحقوق مقابل الانتفاع بالاختراع أو العلامة (الماركة) أو طريقة الصنع أو الامتياز. عند اقتناء هذه العناصر

يتم التسجيل بجعل ح/ 205 مدينا بتكلفة الشراء مع جعل احد حسابات

النقدية ح/ 51 أو الصندوق ح/ 53 أو حساب مورودو التثبيات ح/ 404

دائئا

قامت مؤسسة "أريج" لصناعة العتاد الصناعي بشراء براءة

اختراع جهاز متطور يستعمل في تصفية الغازات الصناعية بقيمة 8500 دج بشيك للغرض السماح لها بإنتاجه وتسويقه.

_____ : تسجيل العمليات في يومية المؤسسة.

✓ ح/ 207 فرق الاقتناء: ونقصد به شهرة المحل تعتبر كأصل معنوي و يمكن تقييمها في حالات الاندماج أو شراء الشركات و تساوي إلى سعر شراء المؤسسة منقوص منه

القيمة الصافية للأصول بحيث تساوي هذه الأخيرة إلى مجموع الأصول منقوص منها ديون المؤسسة (التزاماتها). تسمى فرق الاقتناء أو فرق الشراء لأنها تظهر عند الشراء.

3500	من ح/ فة الاقتناء	207	اشترت مؤسسة محل تجاري في وسط المدينة بـ 11500 دج
3000	من ح/ الأراض	211	بشيك حيث اشتمل على : ارض بـ 3000 دج ومبنى بـ 4000 دج واثاث بـ 1000 دج
4000	من ح/ المبان	213	والباقى يمثل قيمة العناصر المعنوية للمحل (فرق الاقتناء) أو شهرة المحل .
1000	من ح/ الأثاث	218x	
11500	إلى ح/ البنك	512	_____ : تسجيل العمليات في يومية المؤسسة.
	شراء محل تجاري		

فرق الاقتناء ح/ 207 = سعر الشراء - { القيمة الصافية للأصول }

= سعر الشراء - { مجموع الأصول - الديون } = سعر الشراء - { الأراض + المبان + الأثاث - الديون }

= 11500 - { 3000 + 4000 + 1000 - 0 دج } = 8000 - 11500 = دج 3500

ح/ 208 تثبيات معنوية أخرى: يسجل في هذا الحساب باقي التثبيات المعنوية التي لم تعالج

ضمن الحسابات السابقة ومن الأمثلة على ذلك شراء حق الإيجار.

9500	من ح/ تثبيات معنوية أخرى إلى ح/ البنك	512	208
9500	شراء حق للإيجار....		

[229 /Ü]	[229/Ü]	[-282/Ü]	Ø
Ø	Ø	Ø	Ø

23

الهدف من هذه الحسابات هو إبراز قيمة التثبيات التي ما تزال غير مكتملة في تاريخ انتهاء كل سنة

مالية، وكذلك التسيقات والمدفوعات على الحساب التي تقدمها المؤسسة لموردي التثبيات من أجل اقتناء تثبيات ما وترصد هذه الحسابات عندما يكون التثبيات جاهزا لوضعه في الخدمة مقابل حسابات التثبيات المادية أو المعنوية المنجزة. ولا يطبق أي إهلاك على التثبيات الجاري إنجازها، لكن وقوع خسارة في القيمة يجب إثباته إذا ما أصبحت قيمة التثبيات القابلة للتحويل أقل من قيمته المحاسبية، نظرا لتغيرات التقدير الحاصلة. وينقسم هذا الحساب وفق ن م م

232- التثبيات المادية الجاري إنجازها	237- التثبيات المعنوية الجاري إنجازها .	238- التسيقات والحسابات المدفوعة عن طلبات التثبيات
--------------------------------------	---	--

ويخضع تقويم هذه التثبيات حسب (ن م م) :

A. : تسجل التثبيات المسند إنجازها إلى أطراف أخرى والتي لم يتم الانتهاء منها في نهاية السنة

550 000	من حـ/ التثبيات المادية الجاري إنجازها إلى حـ/ مورودو تثبيات استلام ... قبل الإنجاز	404	232	المالية، في حساب تثبيات جار إنجازها [23] بجعله مدينا في مقابل حساب مورودو التثبيات [404] دائنا بقيمة الفواتير أو كشوف حسابات أشغال تقدمها تلك الأطراف. وعند استلام التثبيات بصورة كاملة وجاهزة للاستخدام يرصد حساب التثبيات قيد الانجاز [23] بجعله دائنا وجعل حساب التثبيات المعني مدينا [20] أو [21]
250 000	من حـ/ التثبيات المادية الجاري إنجازها إلى حـ/ مورودو تثبيات استلام جزء ثاني من المبنى قيد الإنجاز	404	232	خلال السنة N استعانت مؤسسة بأحد المقاولين لإنجاز مباني إدارية لحاجتها تقدر قيمتها بـ 800 000 دج حيث كانت قيمة الجزء المستلم في نهاية السنة N+1/12/24 دج 550 000 استلمت كامل المبنى. وتم تسديد مستحقات المقاول بشيكتسجل المؤسسة القيود في يوميتها كما هو موضح في اليومية المقابلة:
800 000	من حـ/ مباني إلى حـ/ التثبيات المادية الجاري ترصيد حساب التثبيات المادية الجاري إنجازها	232	213x	
800 000	من حـ/ مورودو تثبيات إلى حـ/ البنك تسديد مستحقا المقاول بشيك رقم: ...	512	404	

B. : تسجل التثبيات التي تنشئها المؤسسة بوسائلها الخاصة والتي لم يتم الانتهاء منها عند نهاية السنة

300 000	من حـ/ التثبيات المادية الجاري إنجازها إلى حـ/ الإنتاج المثبت للأصول المادية إنتاج جزء من المعدات الصناعية	732	232	المالية، في شكل تثبيات جار إنجازها [23] بجعله مدينا في مقابل حساب الإنتاج المثبت [73] دائنا بتكلفة إنتاج العناصر الجاري إنجازها وذلك بعد تسجيل الأعباء في حسابات الأعباء المناسبة، حسابات: 6
150 000	من حـ/ التثبيات المادية الجاري إنجازها إلى حـ/ الإنتاج المثبت للأصول المادية استكمال إنتاج الجزء المتبقى من المعدات ص	732	232	قامت مؤسسة للإنتاج العتاد خلال السنة N بإنتاج معدات صناعية لاستعمالها الخاص في نشاطها حيث قدرة تكلفة الإنتاج بـ 450 000 دج
450 000	من حـ/ المعدات والأدوات الصناعية إلى حـ/ التثبيات المادية الجاري ترصيد حساب التثبيات المادية الجاري إنجازها	232	215	، حيث في نهاية السنة N أنجزت ما قيمته 300 000 دج من هذه المعدات و في حـ/ 6 التي تكلفتها المؤسسة لإنتاج هذا العتاد مثل : تكلفة اليد العاملة و المواد الأولية... الخ يتم تسجيل أيضا في يوميتها القيد المقابل :

C. : تقيد التسيقات والمدفوعات على الحساب لأطراف أخرى في إطار اقتناء تثبيات في حساب

[238] بجعله مدينا مقابل جعل أحد حسابات النقدية المستعملة [51] أو [53] دائنا

قامت مؤسسة بالعمليات التالية:

1. تسليم تسبيق لغرض شراء برنامج للإعلام الآلي لأحد المؤسسات المختصة نقدا بقيمة 15000 دج،
2. استلام البرنامج موضوع التسبيق الذي كانت قيمته الإجمالية 20000 دج مع تسديد باقي قيمته بشيك،

26

يكون [ح/ 26] مدينا بتكلفة اقتناء سندات

المساهمة وكذلك الديون الدائنة المرتبطة بتلك السندات، في مقابل دائنيتها حساب أطراف أخرى أو حسابات النقديّة [ح/ 51 - 53] وهذا في حالة سندات مسددة قيمتها الاسمية، ودائنية [ح/ 269] - التسديد الباقي المطلوب القيام به عن سندات مساهمة غير مسددة [فيما يخص الجزء غير المستدعي من السندات (غير مسدد) على أن تتم بعد ذلك تصفية هذا الجزء أي كلما تم تسديد المبالغ المستدعاة (قيمة السندات المطلوب تسديد قيمتها) يجعل [ح/ 269] مدينا في مقابل حسابات النقديّة [ح/ 51 - 53] دائنا.

50 000	من ح/ سندات مساهمة	26 X
30 000	إلى ح/ البنك	512
20 000	إلى ح/ باقي الدفع على سندات	269
	شراء أسهم وتسديد الجزء المستدعي بشيك ..	
20 000	من ح/ باقي الدفع على سندات م غير مسددة	269
20 000	إلى ح/ الصندوق	53
	تسديد الجزء المتبقي من سندات المساهمة ..	

وفي حالة بيع سندات المساهمة، فإن فوائض أو نواقص القيمة تسجل كإيرادات أو كأعباء تسجل في احد الحسابات الفرعية لـ {6/7}.

قامت مؤسسة بشراء 5000 سهم مصدره قيمة السهم

الاسمية تقدر ب 10 دج للسهم بحيث لا تنوي التنازل عليها في

المدى القصير حيث سددت فقط الجزء المستدعي من الأسهم المقدّر ب 3000 سهم بواسطة شيك ، ثم قامت في فترة لاحقة ب تسديد الباقي نقدا.

27 : حسابات النقديّة [ح/ 51

[ح/ 53] - [ح/ 279] باقي الدفع على سندات المثبتة غير المسددة [بقيمة الجزء غير مسدد. و

ح/ 271 - السندات المثبتة الأخرى من غير سندات المساهمة و السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافطة: هي التي لا تنوي المؤسسة أو لا تستطيع بيعها في المدى القصير، وقد يتعلق الأمر بسندات تحوزها المؤسسة بشكل مستدام دون أن تكون رغبة في ذلك، لصعوبة تداولها بصفة عامة. حيث تقتنى بالشراء أو مقابل مديونية مشكوك في تحصيلها.

ح/ 272 - سندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم) : مثل حصص الأموال المشتركة الموظفة التي ينوي الكيان الاحتفاظ بها بشكل دائم

ح/ 273 - السندات المثبتة لنشاط الحافطة : ونشاط الحافطة يتمثل بالنسبة للمؤسسة ما في استثمار كل أصوله أو جزء منها في محفظة سندات لكي تستمد منها في أمد يطول أو يقصر ، مردودية مرضية، ويمارس هذا النشاط دونما تدخل في تسيير المؤسسات المحتازة سنداتنا.

ح/ 274 - القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل: القروض التي هي أموال مسددة لأطراف أخرى بموجب أحكام تعاقدية تلتزم المؤسسة بمقتضاها بأن تنتقل إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين استعمال وسائل الدفع لمدة معينة فالديون الدائنة المناسبة للإيجارات المطلوب استلامها في إطار عقد إيجار/ تمويل هي بمثابة أيضا قروض.

ح/ 275 - الودائع والكفالات المدفوعة: التي تشكل حقوقا، وهي تتمثل في قيمة المبالغ المقدمة للغير كضمانات غير قابلة للاسترداد في المدى القصير إلا بعد تحقق شرط معين.

ح/ 276 - الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة: هي كل الحقوق المالية الثابتة للمؤسسة على الغير ولم تذكر ضمن الحسابات السابقة مثل القروض الممنوحة للغير.

ح/ 279 - باقي الدفع على سندات المثبتة غير المسددة: حيث يكون دائنا [ح/ 279] بقيمة الجزء غير المسدد للسندات المثبتة عند شراء هذه السندات، على أن تتم بعد ذلك تصفية هذا الجزء أي كلما تم تسديد جزء من المبلغ غير المسدد من هذه السندات بجعل [ح/ 279] مدينا في مقابل حسابات النقديّة [ح/ 51 - 53] دائنا.

40 000	من ح/ السندات المثبتة لنشاط الحافطة	273
30 000	إلى ح/ البنك	512
10 000	إلى ح/ باقي الدفع على سندات غير مسددة	279
	شراء سندات وتسديد الجزء المستدعي بشيك ..	

: اشترت مؤسسة 400 سند مصدره من طرف احد

المؤسسات لتوظيفها لأجل الطويل، ب 100 دج للسند. فسددت فقط

قيمة 300 سند بشيك.. إن السندات التي اشترتها المؤسسة تدرج

ضمن سندات المحفظة التي اشترتها المؤسسة بهدف التوظيف لذلك

تسجل ضمن ح/ 273 - السندات المثبتة لنشاط الحافطة

2	دائن	مدين
20	404 - 53 - 512	
21	404 - 53 - 512	
22	229/404	
23	404	
23	73	
26	53 - 269 - 512	
27	53 - 279 - 512	

-269	-279#0 q
	o
	Ø
	Øq
-409#0 . Ø	Ø
fi	40
9.	8

IV

Ø	Ø	Ø	Ø	Ø
matériels de bureaux :calculatrices, agrafeuses..Matériels et outillages industriels : clés, tournevis.				

معدات الصيانة و قطع الغيار

يمكن إدراجها ضمن التثبيبات؛ بمعنى عدم تسجيلها كمصاريف (مستهلكات)، إذا استخدمت لصيانة تثبيبات عينية أخرى، وكانت المؤسسة تعتمد استخدام هذه الأخيرة لأكثر من سنة مالية واحدة.

التثبيبات المكونة من أجزاء تختلف مدد الانتفاع منها

هذه المكونات تعالج كأجزاء منفصلة عن بعضها البعض، نظرا لاختلاف أعمارها المرتقبة، و لكونها تمد المؤسسة بمنافع اقتصادية حسب وتاثر مختلفة.

X	من ح/معدات نقل-المحركات	21801	فمثلا يمكن معالجة طائرة في شركات النقل محاسبيا بتقسيمها إلى ثلاثة عناصر:
Y	من ح/معدات نقل-هيكل الطائرة	21802	
Z	من ح/معدات نقل-هيكل الطائرة	21803	- المحرك كتثبيبات مستقل له مدة انتفاع معينة 5 سنوات مثلا؛
X+Y+Z	الى ح/ موردو التثبيبات شراء طائرة	404	- الهيكل الحديدي كتثبيبات ثاني ذو مدة انتفاع اخرى 15 سنوات؛ - التجهيزات تاتقنية كتثبيبات آخر مدة الانتفاع منه 10 سنوات.

الأصول المرتبطة بالبيئة و الأمن.

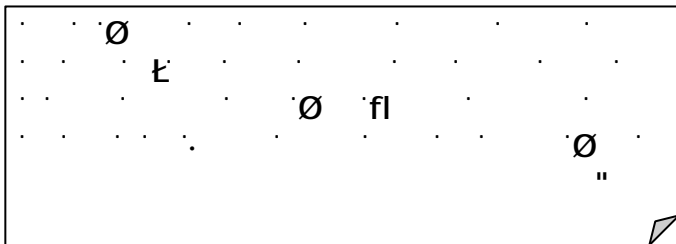
مثل هذه الأصول يمكن إدراجها ضمن التثبيبات العينية إذا ما تحقق الشرط التالي فقط فقط:
أن تعمل هذه الأصول على زيادة المنافع التي تحصل عليها المؤسسة من أصول أخرى مستقبليا مقارنة بما تجنيه المؤسسة من منافع في غياب أصول البيئة و الأمن هذه.

تكاليف الهدم و التفكيك التثبيبات وإعادة تهيئة الموقع

إذا تطلبت حيازة بعض التثبيبات مصاريف هدم و تفكيك نهاية المدة النفعية و تلتزم بها المؤسسة، فإن مصاريف الهدم و التفكيك هذه تعتبر جزءا من تكلفة التثبيبات المعنية يجب إضافتها لقيمة الأصل المعني.

تكاليف الصيانة

إذا كانت تكاليف الصيانة تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية الأصلية العائدة من استخدام التثبيبات فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيبات وتضاف إلى قيمة الأصل. و من أمثلة ذلك:



- تغيير في وحدة إنتاج يؤدي على زيادة مدة نفعيتها أو رفع طاقتها؛
- تحسين قطع الآلات بما يسمح بتحسين جوهري لنوعية الإنتاج أو رفع إنتاجية المؤسسة؛ - تبني أساليب إنتاج جديدة تسمح بخفض مهم للتكاليف العملية الملحوظة سابقا.

03

Ø

"fl 35 30 £ Ø

(33

£

Ø

"fl

32j

31 £

Ø

(

£

fl

34)

Ø Ø

fl

Ø £

Ø

fl

Ø £

Ø

Ø

Ø

Ø

Ø

I

		Ø								
	دائن	مدين	دائن	مدين						
Ø	30	600	380	30				المخزونات من البضائع	ح/30	عناصر تنشر فيها المؤسسة
Ø	31	601	381	31		Ù	Ù	المواد الأولية واللوازم	ح/31	عناصر تنشر فيها المؤسسة
Ø	32	602	382	32		Ù	Ù	التموينات الأخرى	ح/32	
						326 fl	£			
Ø	33	723	723	33				سلع قيد الإنتاج	ح/33	عناصر تنتجها المؤسسة
Ø	34	723	723	34		341#	(خدمات قيد الإنتاج	ح/34	
Ø	35	724	724	35				المخزونات من المنتجات	ح/35	
							fb51 £			
							"(355" £			
							"(358" £			
	36	60X	21X	36			Ù	المخزونات المتأتية من التثبيتات	ح/36	
	37	30 32 31	38	37			Ù	المخزونات الخارجية	ح/37	
							Ù	المشتريات المخزنة	ح/38	
							Ù	خسائر القيمة عن المخزونات	ح/39	



∅ 32#∅ 31#∅ 30#∅ II

∅ fl ٤ ∅ ∅

تاريخ الحصول على الملكية

XX	fl ٤	#∅	380
XX	fl ٤	#∅	381
XX	fl ٤	#∅	382

إن حساب المشتريات 38
حساب وسيط فقط بين
مرحلة الحصول على الملكية
ومرحلة الاستلام أي لا
يظهر في الميزانية .

XX		#∅ ∅	53-51
XX		#∅	401

تاريخ الدخول إلى المخزن

XX		#∅	30
XX		#∅	31
XX		#∅	32

XX	fl ٤	#∅ ∅	380
XX	fl ٤	#∅ ∅	381
XX	fl ٤	#∅ ∅	382

2010/5/01

∅ 3000 7000

2010/05/01

7000	#∅ ∅	380
4000	#∅ ∅	401
3000	#∅ ∅	53
7000	#∅	30
7000	#∅ ∅	380

تقيد كل من مشتريات
البضائع والمواد واللوازم
والتموينات بتكلفة شرائها
أي سعر الشراء + مصاريف
النقل الشحن التفريغ... الخ

∅ 32 31 30#∅

35#∅ 30#∅

∅ ∅ ∅ ∅ ∅ ∅ ∅ ∅ ∅ ∅

XX	من حـ/ الزبائن أ و النقديات	411 53/51	XX	من حـ/ الزبائن / النقديات	411 53/51
XX	إلى حـ / مبيعات منتجات مصنعة(تامة)	701	XX	إلى حـ / مبيعات بضائع	700
XX	إلى حـ / مبيعات منتجات وسيطية	702		بيع بضائع وفق الفاتورة:....	
XX	إلى حـ / مبيعات بقايا منتجات	703		تاريخ الإخراج	
	بيع منتجات.. وفق الفاتورة:....		XX	من حـ/ بضائع مستهلكة	600
	تاريخ الإخراج من المخزن		XX	إلى حـ / بضائع	30
XX	من حـ / إنتاج مخزن	72		خروج البضائع من مخازن	
	إلى حـ / المنتجات المعني	355/351 358		المؤسسة وفق إذن اخراج رقم:...	
XX	خروج المنتجات من المخازن: إذن اخراج				

Taxe Sur La Valeur Ajoute- TVA -

TVA

TVA

10

fl

400

40

fl

10

30

110

440

10

: TVA

4457]/#0

4456 #0

4457#0

-[4458]#0 0

- [4456]#0

0

-[

ملاحظة: مطلوب فقط تسجيل الفواتير وليس القيود المتعلقة بالتخزين او الإخراج .

2010/02	
8550	
8550	/ HT
598.5	{8550 x 0.07} %7 TVA
9148.5	TTC

598.5+8550

2010/18	
12000	
12000	/ HT
840	%7 TVA
12840	TTC

598.5-840

نلاحظ من خلال معالجة المحاسبية للرسم على القيمة المضافة أن هذا الأخير لا يصنف ضمن أعباء أو مصاريف المؤسسة أي لا يعتبر من مصاريف المؤسسة $\text{€} 06$ ، فالؤسسات تعمل كوسيط يقوم بجباية هذا الرسم نيابة عن إدارة الضرائب من المستهلكين النهائيين

8550	9148.5	#0	#0	701	411
598.5				4457	
					2010/02

8550	598.5	#0	#0	380	4456
9148.5				401	
					2010/02
12000	12840	#0	#0	700	512
840				4457	
					2010/18
840		#0	#0	4456	4457
598.5				4458	
241.5					
241.5	241.5	#0	#0	512	4458
					tva

				-1
fl				£
Ø				5
fl -70x£				
fl				-487£
N/12/05				280
280	280	N/12/05	512	
280	280	#	700	
280	280	#	487	700
في بداية السنة N+1 يتم عكس القيد				
Ø				-2
Ø				
Ø				
fl				-418)
Ø				-70x£
250				N/12/21
250	250	#	30	600
250	250	#		
N /12/31				
250	250	#	700	418
250	250	#		
عند تسليم الفاتورة للزبون يتم ترصيد ح/418 كما يلي				
250	250	#	418	411
250	250	#		

				-1
fl				£
fl				-38x£
- 37 £				Ø
fl				-38 £
Ø				fl
N/11/03				500
500	500	N/11/03	380	
500	500	fl	512	
500	500	#	380	37
N /12/31 Ø				
Ø				-2
Ø				-38x)
Ø				-408)
600				
600	600	#	31	381
600	600	fl	381	
N /12/31				
600	600	#	408	381
600	600	#		
وفي السنة الموالية عند وصول الفاتورة يتم ترصيد حساب 408				
600	600	#	401	408
600	600	#		
01				
Ø				Ø
Ø				Ø
Ø				Ø

Ø	109	fl	Ø	108	Ø	10	Ø	106	Ø	Ø	Ø	101
-	15		-	13		12						Ø 11
Ø			167	165	16		164					161
Ø				18								17

16

167		165		164		161	
5000		512		164		164	
5000		512		512		164	
-168		661		661		168	
.../12/31		168		168		5X	
وعند تسديد الفائدة يتم تسجيل		5X		41		41	
-43		-42		-41		-40	
-46		-45		-44		-44	
-49		-48		-47		-47	
41		41		40		40	
41		41		40		40	
-411		-411		-401		-401	
TTC		TVA		TVA		TVA	
-70x		4457		4456		4456	
-TVA		419		6X		6X	
-419x		419		409X		409X	
411		411		401		401	
70x		413		5X		5X	
4457		413		403		403	
419		70X		38		38	
411		411		4456		4456	
413#		413#		-403		-403	
413		413		401		401	
410		410		401		401	

جامعة زيان عاشور - الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المستاذ: طهينة محمد سمير

